كلمة

معالي السفيرة/ د.هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في افتتاح

ورشة العمل الإقليمية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة

العدالة بين الجنسين في القانون

8-10 ديسمبر 2020

عبر المنصة الرقمية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الدكتورة/ ماهريناز العوضي

مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الاسكوا

سعادة الدكتور/ لؤي شبانه

المدير الإقليمي – صندوق الأمم المتحدة للسكان

سعادة السيد/ خالد عبد الشافي

المدير الإقليمي – مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سعادة السيدة/ سوزان ميخايل الدهجان

المديرة الإقليمية– هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

السيدات والسادة،

باسم جامعة الدول العربية يسعدني أن أشارك معكم في أعمال **ورشة العمل الإقليمية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة" حول " العدالة بين الجنسين في القانون"**. واستهل كلمتي بتوجيه الشكر للشركاء الإقليمين وللسادة أعضاء "اللجنة الفرعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة " من الدول الأعضاء. حيث تثمن جامعة الدول العربية هذه الشراكة الطويلة والتي بدأت منذ 2016 وأثمرت عن سلسله هامة من ورش العمل الفنية لبناء قدرات أعضاء اللجنة الفرعية.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

لاشك أن جمع وتحليل البيانات لقياس تقدم المرأة في المنطقة العربية هو أمر ضروري لمتابعة تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية أعدت جامعة الدول العربية " **إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل التنفيذية "أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030**" والذي يمثل خلاصة الرؤى والمواقف والآراء التي طرحتها الدول الأعضاء في الجامعة، و يحدد الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع مؤشرات للقياس على

المستوى العربي تحدد مدى التقدم المحرز في تنفيذ بنود خطة العمل التنفيذية، وبما يسمح بإعداد تقارير مرحلية لقياس وضعية المرأة في المنطقة العربية.

وتحت مظلة هذه الوثيقة والتي تم اعتمادها على مستوى القمة العربية في مارس 2017، اتخذت جامعة الدول العربية العديد من الخطوات لمتابعة تنفيذ الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين، وهو موضوع ورشتنا لليومين المقبلين ، حيث سيتم عرض ومناقشة المقصد الأول من الهدف الخامس والمعنون " وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان"، و مؤشرها الذي يرصد ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس".

السيدات والسادة،،

بالرغم من أن الناحية القانونية لا تمثل سوى جانب واحد من جوانب المساواة بين الجنسين، إلا أن المؤشر (5.1.1) هو مؤشر هام يتطرق إلى التمييز في القانون والذي بدوره يشمل ويمس مجالات واسعة يتم التمييز فيها بين النساء والرجال منها قوانين الأحوال الشخصية، وقوانين العمل، وقوانين منح الجنسية وقوانين العقوبات. فلا يزال أكثر من 9.5 مليار امرأة وفتاة حول العالم متأثرات بالقوانين التمييزية بالرغم من وجود ضمانات دستورية بحماية حقوق المرأة في الدول كافة، لكنها في أغلب الحالات تشتمل على ثغرات وتتناقض مع تشريعات أخرى أو أنها غير نافذه.

فعلى سبيل المثال ، لا يزال لدى عدد من الدول قوانين تتيح للأزواج منع زوجاتهم من العمل بشكل قانوني. كما أن العنف القائم على النوع الاجتماعي لازال واسع الانتشار في المجالين العام والخاص، فحتى الآن هناك 52 دولة لا توجد بهم قوانين بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل. وبالتطرق إلى مسألة القوانين والتشريعات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة ، فإن مداخلة الأمانة العامة غداً ستطرق لمناقشة تلك النقطة بشكل أكثر تفصيلاً خلال أعمال الجلسة الرابعة.

الحضور الكريم،،

تجدر الإشارة إلى أن مجالات القانون المختلفة التي يتطرق إليها المؤشر 5.1.1 هي مستقاة بشكل أساسي من الأطر القانونية الدولية للمساواة بين الجنسين التي حددتها كل من " اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" و " إعلان ومنهاج عمل بيجين"، وفي هذا السياق ، وانطلاقاً من حرص جامعة الدول العربية على مواكبة المسارات الدولية والعمل على مواءمتها لواقع الدول العربية

من خلال تقديم المنظور الإقليمي للمقاربات الدولية ، أعدت الأمانة العامة " التقرير العربي : أربعون عاماً على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" .

ويناقش التقرير ويربط بين كل من اتفاقية السيداو والتقرير العربي الموحد للمراجعة الدورية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما، ومواد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأجندة التنمية المستدامة 2030 خاصة الهدف الخامس منها. ويستقي التقرير معلوماته وبياناته من التقارير العربية التي تم تقديمها الى لجنة السيداو، والملاحظات الختامية لخبراء لجنة السيداو على التقارير التي تم تقديمها من الدول العربية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من بين التوصيات التي قدمتها "لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة" للدول العربية توصية حول" ضرورة مراجعة وتعديل القوانين ذات العلاقة بالعقوبات خاصة في الدول التي لا يوجد فيها قوانين للحماية من العنف" وهو موضوع مطروح للنقاش خلال اليومين المقبلين. وأخيراً، أود أن ألقي الضوء على أن "التقرير العربي 40 عاماً على اتفاقية السيداو"، يتضمن باباً معنون بـ "دفتر المرأة العربية " وهو يقترح برنامجا متكاملا للفترة القادمة ويقدم توصيات للدول الأعضاء في كافة المجالات ومنها توصيات على صعيد تطوير المنظومة التشريعية.

السيدات والسادة وفي ختام كلمتي، أتقدم بجزيل الشكر لشركائنا الإقليمين على هذا التعاون المثمر والمتميز وإلى السيدات والسادة أعضاء اللجنة الفرعية. وأتمنى أن تكلل أعمال الورشة بالنجاح.

شكرا جزيلاً